

رجوعه الى الف من ثمانية ايام بعد ان اتمها فبعد كل يوم في  
 الاضراس مما ذكره في مثل ما ينقل قالوا ان تجلب في سلك  
 ما تنقص به وزاد المني المخصص **في** الخوازمين بالتحقيق والبرهان  
 بالتفسير بمعنى هذا التعديل قوله امر بالتحقيق والتشديد في جميع  
 هذه الاشياء فانها يقال زيد ما يقوم حتى لا يجرها مع النفي بل انظر  
 دخلت النفي بلا مشارة نفي حتى قد يجرها في النفي بلا المتصلة قبلك  
 عند ان جني بخلاف المتصلة ان جاءت قبل لا نحو لانه البرهان بين زيد  
 والاداء بالنفي ما يشترط الحق في السبوي بعد عدم تشبيهها بل بالانزاع  
 في البرهان **نول** ولست ان نون التاكيد في مثل القسمة المشتبه بها لولا  
 فهو من قبيل اضافة الجوارح الى الف كما افادته الشارح فما ذكره المبرهن  
 ان الاضافة من قبيل جرد حقيقة كل نظر ونقص اللزوم فهو كما ان  
 مع او قبله لا الى الله تحشر ونوجب تعيد المشتبه بان لا يفتقر في  
 او جاز مقدم عليه **قد** اي الشرط الذي ذكره في ما سواه التاكيد لا زما  
 كما في جنيها واذما او جاز كما في سماء واما قد في قوله جوارح الشرط  
**قوله** ليدل على العوارض في نون لا في قوله ليدل على العوارض  
 الخ في **قد** ان اشتراطه النفاذ الساكنين على حد ذاته ووجوبه جنيها  
 جزمه عدم حذف الالف في امر بان وامن ثمان واستعملوا الحق لانه لا يرد  
 اشتراط ان يكون الساكنان في كلمة واحدة والمشتددة في التثنية وجمع  
 العونة فزلت منزلة المتصلة **او** وهو الواحده المنزلة في الواحده

المشكول

المشكول بمنزلة الاستثناء عند ان من الحكم يفتح ما قبلها ولكن ان يقول  
 ما قبلها مفتوح فيهما اي لان الالف ليس حائرا عصبنا فكذلكها وايق  
 بعد النفي بلا فاصلة ويحتمل ان يرد بقوله ويقول في التثنية وجمع المثنى  
 امر بان وامن ثمان بيان انك تشبه الالف في تأكيد من يكون المشتددة  
 في لا يكون المقصود الاستثناء **فان** فانه يجوز النفاذ الساكنين في هذه  
 اولاته تترابط في منزلة المشتددة لكونها مظهرها وخالجها من ذلك  
 الا حقا حطفا للزوم النفاذ الساكنين في هذه وان كان في مثل الامر بان  
 بالحق نون الوقاية وامن بان في تعان بادغام نون الحذف في نون  
 المفعول لان المشتددة ليس مع الالف في كلمة واحدة ولا مع المثنى  
 كما يكون في الكلمة الواحده كما في المشتددة والفي التثنية **قد** ووجه  
 في هذا الكلام بيان انما لا يمكن ان يكون اقل الشارح من الحكم كمن  
 غرضه لا يقيم عليه بل حصر غرضه الذي بين التثنية وصيغتي الجمع والواحدة  
 الخوت حيث يجوز النفاذ الساكنين في التثنية وجمعها بان النفاذ الساكنين  
 انما يجوز اذا كان المنة والعلية في كلمة واحدة ويكون المشتددة متصلا  
 بالمنة او كالتصا لمتصلا او منفصلا او نون المشتددة مع ضمير البارز سواء في  
 التثنية كما المتصل او اراد بالمتصل نحو يا في جعل تخالف الف في ثمانية  
 من غير اعمال ما يتبع في ذكره البرهان من جهة شبيهها بالفتحة  
 المتصل مطلقا لا يفتح لان واو الرفع ويا الحاطة اي متصلا بل يفتح